البيئة فى نيران الحرب !
حرب العراق نموذجًا

كُتبَ هذا الفصل فى توقيت كفيل بأن يجعل من الكتابة ضربًا من المغامرة.

كان النظام العراقى قد انهار، ودهست المجنزرات الأمريكية شوارع بغداد، وكانت الأمور لا تزال غائمة، تمامًا كسماء العراق الملبدة بغبار المعركة ودخان حرائق آبار النفط والخنادق المملوءة بالزيت الخام المشتعل، التى أحاطت ببعض أطراف مدينة أبى جعفر المنصور، وعاصمة الرشيد. وكان العراقيون قد أشعلوا بأيديهم هذه الحرائق، لتنتج ستائر من الدخان الكثيف حسبوها مخططين ستعمل على إعاقة تقدم الجيوش الغازية، وتساعد فى تضليل وتعمية القنابل والصواريخ، والتمويه على طيارى المقاتلات البريطانية والأمريكية. ومن المفارقات الغريبة ما رصدناه فى ذلك الوقت، إذ خرج إلينا أحد المحللين فى مجلة «نيوساينتيست» الإنجليزية ليقول: إن تلك الستائر الدخانية كانت السبب فى أن تخطئ القذائف أهدافها العسكرية وتتجه إلى بيوت المدنيين . !

وهو - طبعًا - يكذب لأنه يعلم جيدًا أن معظم أعمال القصف كان يتم عبر شبكات متصلة بالاقمار الصناعية التى لا يعوق عملها مثل تلك الستائر المحدودة عن الدخان؛ فتلك المقذوفات الذكية تنطلق مخترقة السحب والضباب والأمطار، وتعرف أهدافها، فتذهب إليها لتصيبها بدرجة عالية من الدقة.

وما أصعب الكتابة !، خصوصًا إذا كانت عن شأن كالشأن البيئى، يستحيل تخليصه من بين خيوط متشابكة، وشئون أخرى معقدة، تحتل السطور الأولى فى قائمة الاولويات. . فلا أحد يختلف فى أن ظروف الحرب تفرض أن تكون الأولوية للمشاكل المتصلة بالضحايا من البشر، الذين فقدوا حياتهم وأولئك الذين فقدوا بيوتهم ومصادر رزقهم، وأصبحوا مشردين، جوعى، بلا مأوى؛ فالعسكريون يشعلون نار الحرب، ولا يكتوون بها وحدهم فالمدنيون مستهدفون عن غير قصد أو عن عمد؛ وتقول الإحصائيات: إن أربعة أخماس ضحايا الحروب منذ الحرب العظمى الثانية هم من المدنيين، ويشكل الأطفال والنساء لجانب الأعظم من هذه النسبة.

إن الحرب تعنى بالدرجة الأولى القتل والتشريد، وتعنى - أيضًا - تدميرًا للأنظمة البيئية والموارد الطبيعية الداعمة لصور الحياة المختلفة على سطح الأرض؛ وذلك المعنى الأخير - على أهميته الكبيرة يتوارى فى معظم الأحيان خلف فداحة الخسارة المباشرة فى الأرواح، وانهيار الحياة الاجتماعية الناجمين عن انفجارات الصواريخ والقنابل؛ وعلينا ألا نترك هذا المعنى يتوارى طويلا؛ وهذا ما نحاول أن نفعله الآن...

والحقيقة أن ثمة علاقة غريبة بين البيئة والحرب، فالمدقق فى طبيعة النزاعات، على مرّ العصور يجد أن وراء معظمها دوافع بيئية ظاهرة أو خفية، ثم إنه يجد أن الأنظمة البيئية هى - بالوقت ذاته - أول ضحايا الحروب. وعلى سبيل المثال فقد كانت الموارد الطبيعية هى الدافع لاشتعال الحرب الأهلية التى شنتها حركة متمردى (يونيتا) بأنجولا. صحيح أنها كانت تتشح ب الأيديولوجيات غير أنه اتضح أخيرًا أن المحرك الحقيقى لها كان الطمع فى مناجم الماس الذى حقق المتمردون من وراء تجارته ثروة تقدر بأربعة بلايين دولار فى الفترة من ١٩٩٥ حتى انتهت الحرب فى العام ٢٠٠٢. أما حركة (الخمير الحمر)، فى كمبوديا فكانت تحصل على عائد سنوى قدره ٢٤٠ مليون دولار، من بيع منتجات الغابات الكمبودية. ولماذا نذهب إلى بعيد ؟ أليس النفط هو (وقود) هذه الحرب التى نتحدث عنها الآن ؟، أو - دعنا نقول - أن احتياطات العراق النفطية هى (الكعكة) الرئيسية على مائدة المتلمظين[1] الذين جاءوا ومعهم خطط تستهدف رفع إنتاجية الآبار العراقية إلى ٣ ملايين برميل/ فى اليوم، فى عام ٢٠٠٥، كما أنهم ينوون المكوث بالمنطقة حتى ٢٠١٣ لأن لديهم خططًا أخرى لمضاعفة نهب النفط العراقى ليصل إلى ١٣ مليون برميل باليوم الواحد . !

---

(١) تلمظ – لمظ – تتبع الطعْم وتذوق المعجم الوسيط – مادة لمظ صـ ٨٣٨

أما أهم الموارد الطبيعية التى اشتعلت بسببها النزاعات فهى مصادر المياه لتى شاء الله تعالى أن يكون توزيعها بين دول العالم بأنصبة متفاوتة، فثمة ٢٦٣ نهرًا فى العالم يشترك فى مياهها ١٤٥ دولة، غير أن الجانب الأكبر من مياه هذه الأنهار – ٩٥٪ - يذهب إلى ٣٣ دولة فقط، إذن فمعظم موارد العالم من المياه فى حيازة عدد قليل من الدول، بينما لا يجد جانب كبير من سكان العالم كفايتهم من الماء. ومع مطلع كل صباح يموت ٦ آلاف طفل فى أماكن متفرقة من العالم نتيجة الافتقار الشديد للماء النظيف، وللمرافق الصحية. ولا يبدو فى الأفق أى أمل فى التغلب على هذا القصور الشديد فى موارد العالم من المياه، بل إن الخبراء يتوقعون أن تتفاقم المشكلة غرب منتصف القرن الحالى، حيث سيقع نصف سكان العالم تحت ضغوط شديدة من اشح المائى، مما ينذر بأن نقص الموارد المائية سيكون الدافع لمزيد من الحروب مستقبلاً .

فإذا اشتعلت الحرب كانت البيئة بين ضحاياها. ففى حرب الخليج الثانية -١٩٩١ – دمر العراقيون نحو ٧٠٠ بئر نفط كويتية، فتلوثت الأنظمة البيئية بالمنطقة بالزيت والسخام[1] لسنوات طويلة. وانتشرت برك من خام النفط فى مساحات واسعة بلغت ٢٥٪ من أراضى الكويت، كما حدث أكبر تسرب نفطى بحرى فى التاريخ، إذ تلوثت منطقة طولها ٥٦٠ كم من ساحل الخليج العربى بما يزيد عن ٨ ملايين برميل من خام النفط أطاحت بالأنظمة البيئة

(١) السخام – سواد القدْر – السواد

فى منطقة المد والجزر. وتشير الإحصاءات إلى زيادة فى الوفيات بين الكويتيين بنسبة ١٠٪ فى العام التالى للحرب نتيجة لتلوث هواء المنطقة بأكثر من ٤ ملايين طن من الدخان السام. وقد خفف من وطأة تلك الكارثة أن هذه الكمية الضخمة من الملوثات الغازية لم تصادف فى ذلك الوقت الظروف المناخية المحلية التى ترفعها إلى طبقات أعلى فى الجو فبقيت على ارتفاع أقل من ٥ آلاف متر فانحصر تأثيرها بمنطقة الخليج؛ ولو أنها ارتفعت عن ذلك الحد لكانت انتشرت واتسع مجال تأثيرها .

ثم إن الحروب تلد جيوشًا من النازحين والمشردين يهيمون فى الأرض ويعبرون الحدود بحثًا عن ملاذ وطعام؛ وقد يوقعون بالموارد الطبيعية أفدح الأضرار؛ والمثال الواضح على ذلك الحرب الأهلية الأنجولية التى استمرت لسنوات طويلة وأتت على أكثر من ٩٠٪ من لموارد الطبيعية الحية المتمثلة فى المخزون الطبيعى من الحياتين النباتية والحيوانية فى المحميات الطبيعية والحدائق القومية بأنجولا وبعض البلاد المحيطة بها. أما الحرب الأهلية فى سريلانكا فقد انتهت وقد سقط ما يقرب من ٥ ملايين شجرة . !

وعندما تنتهى الحرب يقال: إنها وضعت (أوزارها) بمعنى (أعباءها) أى لم تعد لها أعباء؛ والحقيقة أن هذا التعبير البلاغى لم يعد يتناسب مع طبيعة الحروب الحديثة التى تستمر أوزارها – بمعنى (الأعباء) و (الأوزار أو الآثام) معًا – جاثمة على صدر البيئة

زمنا طويلا. من تلك الأوزار ذلك الشبح الرهيب الذى تتركه العمليات العسكرية وراءها كامنا تحت سطح التربة: الألغام. وثمة عشرات الملايين منها لا تزال مزروعة فى حقول للموت بمناطق نزاعات سابقة وحالية: أفغانستان - كمبوديا - البوسنة - ومناطق أخرى متفرقة من القارة الأفريقية. إنها رعب قائم يدفع الناس إلى هجر أراض منتجة كانوا يزرعونها ويعيشون عليها قبل أن تبث فيها الألغام فينكفعون بحثا عن أراض بديلة فيتجهون إلى الغابات يعرُّون مساحات منها لزراعتها غير مبالين أو واعين بالتبعات البيئية المترتبة على هذ التصرف .

ومن الأخطر البيئية المؤجلة بيضا النفايات العسكرية وبصفة خاصة المخزون من الأسلحة غير التقليدية التى تجعل تداولها بغرض تأمينها ونقلها للتخلص منها عملية محفوفة بالمخاطر. وتعانى الإدارات الأمريكية مشكلة مخزون من الأسلحة الكيماوية مقداره ٣٠ ألف طن يحتاج للتخلص منه إلى ميزانية قدرها ١٢ بليون دولار، بالإضافة إلى مخلفات حربية أخرى متناثرة فى ٥٠ موقعا بحرى وعلى اليابس .

ويبدو أن المؤسسة العسكرية الأمريكية كانت تحاول أن تجد حلاً لمشكلة المخلفات العسكرية فانتهزت فرصة انشغال الإدارة السياسية بمطاردة الإرهاب والإعداد لغزو العراق تحريرا له، وطلبت لنفسها بعض الاستثناءات التى تعفيها من الالتزام بقوانين بيئية

فيدرالية بحجة أنها تعطل أعمال تدريب واستعداد الجيش الأمريكى للمهام المكلف بها. والقوانين المطلوب إبعادها عن البنتاجون هى تلك المتصلة بالمخلفات الخطرة، وتلوث الهواء، وحماية اللبونيات البحرية، وصون الأنواع المعرضة لخطر الانقراض.

وقد أغضب هذا الطلب أنصار البيئة وعلماءها الأمريكيين، وقالوا إن وزارة الدفاع تتخذ الحرب ضد الإرهاب والحرب العراقية ذريعة لاستثناء الجيش من الامتثال لهذه القوانين، التى شرّعت لحماية الصحة العامة، والبيئة الأمريكية. كما لاحظوا أن الاستثناءات المقترحة لها عواقب وخيمة على البيئة، والمطالبة بها فى هذا التوقيت يظهر عدم مبالاة الإدارة الأمريكية بالصحة العامة وصحة البيئة. ومن المشاركين فى الحملة ضد هذه الاستثناءات، مسئول بيئى كان يعمل فى صفوف الجيش مراقبًا للموارد الطبيعية فى قاعدة أريزونا الجوية، ولما اعترض على انتهاكات بيئية قام بها العسكريون فُصل من عمله. يقول الرجل إن الجيش يأتى فى مقدمة منتجى الملوثات الخطرة، وهو أكبر ملوث للأمة الأمريكية، وقد قام بتلوث ٢٨ ألف موقع فى الولايات المتحدة الأمريكية وخارجها. ويضيف إن الجيش يريد أن يتنصّل من تكلفة أعمال تنظيف المواقع التى يلوثها، ويلقيها على عاتق الإدارات الحكومية التى تعانى أسوأ أزمة مالية فى التاريخ الأمريكى. كما يرى نشطاء بيئيون أمريكيون أن الغرض الحقيقى من طلب الاستثناءات هو

إعطاء الجيش الضوء الأخضر للتخلص من مخلفاته الخطيرة بدفنها أو إلقائها فى المحيط وتعريض الحياة الطبيعية البرية والبحرية للمخاطر.

وقبل أن تندأ أول حروب القرن الواحد والعشرين، أبدى كثير من المهتمين بالشئون البيئية مخاوفهم من أن يضرب المتحاربون بالبيئة عرض الحائط فتحترق بنيرانهم. ونشرت مجلة (طيور الشرق الأوسط) تقريرًا عرضت فيه للأضرار التى أوقعتها الحربان السابقتان بالمنطقة (حرب الخليج الأولى: العراق / إيران التى نشبت بعد عام واحد من ولاية صدام حسين، واستغرقت عقد الثمانينات من القرن العشرين؛ وحرب تحرير الكويت ٩٠/ ٩١). وحذرت المجلة من أن الأنظمة البيئية التى ضربها التلوث فى هذين الحربين لم تشف بعد فإذا عاجلتها ضربة أخرى - وقد تكون أشد - فإنها ستذهب ولن تعود ! . وقال كاتب التقرير إن ثمة مؤشرات لا تبشر بخير إذ كانت لإدارة الأمريكية قد أعلنت أنها لا تستبعد استعمال أسلحة نووية فى العراق؛ كما أن الجانب العراقى قد يجد نفسه مضطرًا لاستخدام أسلحة الدمار الشمال إذا ضاقت به السبل، وواجه مرارة الهزيمة (؟ !) .

وقبل ساعات قليلة من اندلاع الحرب، وجه مائتا عالم ومحام من ٥١ دولة رسالة مفتوحة إلى الأمين العام للأمم المتحدة، ورئيس مجلس الأمن، وإلى قادة كل من الولايات المتحدة الامريكية

وشريكتها بريطانيا، وتركيا، والعراق؛ يحذرون فيها من احتمالات وقوع كارثة بيئية هائلة قد لا يمكن إصلاح آثارها إذا لجأ المحاربون إلى استخدام أسلحة محرمة دوليًا، أو أساليب قتال يترتب عليها عن تعمد أو يُتوقّع منها أن تلحق بالبيئة الطبيعية أضرارًا حادة طويلة الأجل وواسعة الانتشار .

وتشير الدلائل إلى أن العراقيين كانوا ينوون تفجير حقول النفط إذ نقلوا إليها ٢٤ عربة سكة حديدية محملة بمتفجرات (البنتولايت)، ولكنهم لم يشعلوا إلا عددًا قليلاً من الآبار؛ ومن جهة أخرى فقد كانت قوات التحالف حريصة كل الحرص على تأمين المنشآت النفطية فى الشمال والجنوب فمن أجلها جاءوا. ثم إن الجانب العراقى لم يستخدم الغازات الحربية، أو لم يتمكن من استخدامها؛ وكانت القوات الغازية تتوقع ضربات كيماوية فاستعدت لها بوسائل الوقاية منها، وبالتدريب على المناورة بالحركة لتفادى المواقع الملوثة بالغازات. وبالرغم من ذلك، ولما عثر مشاة البحرية الأمريكية على عدد من عبوات عقار (الأتروبين)، المضاد لغازات الأعصاب فى أحد المستشفيات بالناصرية ثارت مخاوف جيوش التحالف من احتمال أن تكون تلك العبوات دليلا على نية العراقيين استخدام الغازات الحربية ضدهم؛ وعظم من تلك المخاوف العلم بأن لدى العراقيين مخزونًا ضخمًا من غازى السيرين و (فى إكس)، اللذين يعملان على انقباض وتشنج عضلات الجسم .

أما الجانب الأمريكى فقد أعلن عن نواياه فى بيانات ووثائق أصدرتها حكومة الرئيس بوش فى النصف الثانى من العام السابق على عام الحرب (٢٠٠٢) تؤكد فيها على احتفاظها بحق استخدام (القوة الساحقة) فى (ضربات استباقية) ضد الأمم العدوة ومجموعات الإرهاب. فهل كانت تلك القوة الساحقة هى التى تمثلت فى الأنواع المستحدثة من القنابل، والصواريخ التى تساقطت على العراقيين كالمطر؟ . هل اكتفى الأمريكيون بهذه القذائف التى أحرقت ودمرت كيف شاءت فى كل مكان بالعراق ؟، أم تراهم عادوا - دون أن يعلنوا - إلى استخدام قذائف اليورانيوم المنضَّب التى ضربوا الشعب العراقى بـ ٨٠٠ طن منها فى عمليات الحرب الماضية ؟ ؛ وقد أكدت أعمال المسح التى أجريت بعد تلك الحرب على طول الحدود العراقية لكويتية، وحول البصرة، وجود نشاط إشعاعى مؤثر فى مواقع الدبابات والمركبات الحربية العراقية المدمَّرة، وفى بعض محطات ضخ النفط التى قصفت بقذائف اليورانيوم المنضَّب .

وإيًا كان الانحياز لهذا الجانب أو ذاك فى هذه الحرب فإن أحدًا لا يقبل أن تستخدم مادة قاتلة كهذه تظل تحمل شبح الموت يصيب الأبرياء والغافلين على مدى آلاف الملايين من السنين !. . نعم فالثابت علميًا أن اليورانيوم المخصَّب يبقى محتفظًا بقدراته الإشعاعية لمدة أربعة بلايين وخمسمائة مليون سنة. والدليل

المؤكد على (سابقة) استخدام الأمريكيين لهذه القذائف المرعبة فى حرب الخليج السابقة ما أعلن مؤخرًا عن صلة هذه الذخائر بالأعراض المرضية التى ظهرت على مائتى ألف ممن شاركوا أو تواجدوا بمناطق العمليات الحربية فى ذلك الوقت، وقد توفى عدد منهم. وأثبتت الدراسات التى أجريت فى مركز أبحاث اليورانيوم الطبية بكندا والولايات المتحدة الأمريكية أن اليورانيوم المنضب لا يزال موجودًا فى عينات بول أخذت ممن لا يزالون يعانون من هذه الأعراض حتى الآن . !

ويشير بعض المراقبين العسكريين إلى أن النتائج التى حققتها قذائف اليورانيوم المنضَّب فى حرب ٩١ شجَّعت الأمريكيين على تطوير وسائل إطلاقها ، وقد زودوا بها أربعة أسلحة كان لها دورها الحاسم فى حرب (تحرير العراق)؛ وهى: الطائرة المقاتلة A10 – المروحية أباتشى – المروحية كوبرا – المدرَّعة أبرام M1A1.

الجدير بالذكر أن قذيفة اليورانيوم المنضب عندما تصطدم بهدف صلد كدرع دبابة مثلا يحترق ٧٠٪ منها متحولا إلى كميات كبيرة من غبار اليورانيوم الدقيق تحمل الرياح أو تيارات المياه ويتسلل إلى أجسام البشر وغيرهم من الكائنات الحية مع هواء التنفس، ويدخل سلسلة الغذاء فى البحر، وعلى اليابس. وكانت هيئة الطاقة الذرية البريطانية قد أعدَّت (ورقة أخطار)، قدمتها لحكومة الكويت جاء بها أن إطلاق كمية قدرها ٥٠ طنا من قذائف

اليورانيوم المنضب يمكن أن يتسبب فى نصف مليون حالة سرطان تنتهى بالوفاة خلال عقود قليلة تالية لاستخدامها فى ميدان القتال.

ويهمنا أن نوضح أن معظم محطات توليد الكهرباء النووية يستخدم اليورانيوم ٢٣٥ المخصَّب كوقود، ويتخلف عنه صورة أخرى من اليورانيوم، فقدت جزءًا كبيرًا من الخصوبة أى الفعالية كعنصر مشع فيقال له (منضَب)، والحقيقة أنه يحتفظ بحوالى ٤٠٪ من حالته الأصلية، وهذا هو ما يستخدم فى صناعة الذخائر المحرمة. والمعروف أن مخلفات تلك المحطات كثيرة جدًا، وتمثل عبئًا على اقتصادياتها لذلك فإن الإدارة الأمريكية تعطيها لمصانع الذخيرة بلا مقابل!

على أية حال ها هى ذى الحرب قد خمدت دعنا لا نخوض فى حديث عن أعمال القتال التى لا يزال جنود قوات التحالف يقومون بها فى مواقع متعددة بالعراق؛ وإذ استعرضنا الوضع الحالى للبيئة فى العراق وجدنا الحال - بأى مقياس - لا يسر؛ فالمورد الطبيعى الرئيسى - النفط - لا يعلم أحد كيف ستتم إدارته؛ والأنظمة البيئية فى حالة إنهاك شديد نتيجة إهمال طال؛ وانظر إلى بيئة الأهوار مثلا؛ وثمة نقص حاد فى مياه الشرب فقد تدهورت حالة مرافق الإمداد بالمياه المنقاة بالعراق خلال التسعينات، ونقصت طاقتها الإنتاجية بنسبة ٤٠٪؛ يضاف إلى ذلك عجز فى قدرات الصرف الصحى إذ يتم صرف المخلفات البشرية، وحجمها ٥٠٠ ألف

طن باليوم الواحد دون معالجة فى المسطحات المائية الطبيعية التى هى المورد الرئيسى لمياه الشرب، ويموت من أطفال العراق واحد من بين كل ثمانية أطفال وكانت نسبة الوفيات بينهم ٦٥ بالألف قبل عام ٩١ حسب تقديرات اليونيسيف، ولا أحد يستطيع أن يقدم صورة لحقيقة التنوع الأحيائى فى الأنظمة البيئية العراقية، فالأبحاث العلمية فى هذا المجال قليلة جدا. . . وكان من المستغرب أن ترفض الحكومة العراقية إجراء دراسات حقلية فى منطقة الأهوار، وألا يستجيب العلماء العراقيون لدعوة برنامج الأمم المتحدة للبيئة للمشاركة فى خطة بحثية لدراسة الأنظمة البيئية بالعراق فى منتصف التسعينات .

وإزاء ذلك فإننا لا نملك إلا أن ننضم إلى برنامج الأمم المتحدة للبيئة (يونيب) فى المطالبة بأن تشتمل برامج المساعدات الإنسانية على خطط للتقليل من الأخطار البيئية، وإصحاح الأنظمة والموارد الطبيعية التى دمرتها الحرب بالتوازى مع الخطط والأعمال الخاصة بإمدادات المياه والمرافق الصحية وشئون المشردين ولاجئى الحرب؛ وذلك لأن الإسراع فى أعمال إصحاح البيئة يساعد ويدعم جهود الإغاثة الإنسانية. وعلى المدى الطويل يجب أن تدمج الاعتبارات البيئية فى أى برامج مستقبلية لإصلاح ما أفسده الإهمال الطويل، والحروب فى بيئة العراق. وفى تصورنا فإن جدول الأولويات يجب

أن يشتمل على دراسات ميدانية لتقدير حجم التلوث الإشعاعى، فى المواقع التى قصفت بقذائف اليورانيوم المنضب تمهيدًا لعمليات تنظيفها، وإن كنا نشك فى أن أحدًا سيهتم بمثل هذه العمليات وذلك لتكلفتها العالية؛ فحسب التقديرات الأمريكية يتطلب تنظيف مائتى هكتار من مخلفات تلك القنائف ما يزيد على أربعة بلايين دولار .

كان لليونيب وحدة فى البحرين تنتظر الأوامر للدخول إلى العراق، حال توقف القتال للبدء فى إعداد الدراسات الأولية لعمليات الإصحاح البيئى. وتوقع المراقبون أن تتجاهل الولايات المتحدة الأمريكية أية منظمات تابعة للأمم المتحدة، وألا تدعو أيًا منها للمشاركة فى إدارة عراق ما بعد الحرب، وذلك اتساقًا مع الموقف الأمريكى الأساسى تجاه الأمم المتحدة حيث تجاهلت مجلس الأمن فيما يخص قرار الحرب. والواضح أن هذه سياسة أمريكية معدة مسبقًا. والشائع أن رسالة الدكتوراه الحاصلة عليها كوندالیزا مستشارة الأمن القومى للرئيس بوش تتضمن فكرة أن الأمم المتحدة أصبحت عبئا على الإدارة الامريكية !

وأخيرًا فإذا أتيح للعالم أن ينتهج سياسة سلام وقائية فإنها - على ما نعتقد، وما نتمنى - ستكون سياسة بيئية؛ فكيف يتحقق الاستقرار لمنطقة ما تلوثت مواردها المائية، وفسد هواؤها، وتلطخت يابستها بالمخلفات ؟!